العدد (4082) السنة الخامسة عشرة - السبت (9) كانون الأول 2017
http://www.almadapaper.net Email: info@almadapaper.net

إعداد / د. معتز محيي عبد الحميد

لكل جريمة حكاية

سائقون.... وقوانين غير رادعة

ما إن فتح هاتفه المحمول حتّى أتاه على الطرف الآخر، صوت طفله الصغير (ع) مليئاً بالسعادة والحيوية وهو يبلغه بأنه نجح وبتفوق وحصوله على درجات عالية في كل المواد، وإن ترتيبه هو الأول في صفه!... غمرت السعادة قلب المهندس (م) وهو يسأل طفله الصغير عن الهدية التي يريدها احتفالاً بهذا النجاح الباهر، وبهدوئه المعتاد وأخلاقه العالية ترك (ع) لوالده حرية اختيار الهدية المناسبة.

عاد المهندس (م) الى الانهماك في عمله، الى أن حان موعد انتهاء الدوام، فاستقل سيارته للقيام بجولة على محال بيع اللعب والهدايا لشراء هدية لابنه تليق بنجاحه الباهر. وفي اثناء سيره بالقرب من محال بيع الألعاب في الشعب، تلقى اتصالاً هاتفياً على تليفونه المحمول، فتوقف للرد على المكالمة، فأتاه صوت ابنته على الطرف الآخر وهي تبكي بحرقة قائلة: تعال.. بابا ... أخوية (ع) انسحك، دهسته سيارة. أصيب الأب بالذهول وسقط الموبايل من يده وشعر بصدمة هائلة وهو يردد، ليش، منو الذي سحكه... اخوك كان يحجي معايا قبل دقائق. وانطلق بسيارته متوجهاً إلى داره في مدينة الشعب، وعشرات الاسئلة تتزاحم في رأسه.. ماذا حدث؟ وكيف وقع الحادث؟.. وهل أصاب (ع) قاتله أم لا ؟ عشرات الأسئلة ظلت تصارع في رأس الأب المسكين وهو في طريقه الى بيته! مرت نصف ساعة تقريباً قبل أن يصل المهندس (م) الى منزله، وهناك فوجئ بعدد كبير من جيرانه أمام المنزل وهم في حالة يرثى لها وسألهم عن ابنه بكلمات مرتعشة وكأنه يخشى أن تصدمه إجابتهم بخبر مشؤوم، أكد له الجيران أنه تم نقله بسيارة أجرة الى مستشفى الكندي، وهو يتلقى العلاج بعد أن صدمته سيارة مسرعة أمام المنزل.

فعاد الرجل مرة اخرى الى سيارته وانطلق بها نحو مستشفى الكندي وهو لا يشعر بما حوله وانحصر كل تفكيره في فكرة واحدة، هل فارق ابنه الحياة أم لا ؟ أم أنه ما زال حياً يرزق، هل إصابته خطيرة أم أنها سطحية؟ وظلت هذه الافكار تملأ ذهنه الى أن وصل الى مستشفى الكندي التعليمي، وما إن دخل من ردهة الطوارئ حتّى تسمّرت قدماه عندما شاهد زوجته وابنته الكبرى وهما في حالة انهيار تام وبكاء مستمر، وما إن شاهدته ابنته حتى ألقت بنفسها بين ذراعيه وهي تصرخ بهستريا مات يا بابا! لم يحتمل الأب الصدمة.. ولم تستطع قدماه تحملانه وتهاوى على أقرب مقعد صادفه وانخرط في بكاء حاد، فهو حتى هذه اللحظة كان يتوقع أن يكون (ع) مصاباً بجروحٍ وكسور، ولكنه لم يتخيل مطلقاً أنه فارق الحياة. وتحولت الاحزان التي تملأ صدر المهندس (م) الى غضب عارم وهو يتساءل عن الشخص الذي فعل هذا بابنه، وعلم بأن صاحب السيارة الخصوصي التي دهست جسد ابنه موجود في مركز الشعب بعد أن ألقت الشرطة القبض عليه، وانشغل الرجل في إجراءات تغسيل وتكفين طفله واستخراج شهادة الوفاة وتلقّي العزاء لثلاثة أيام في الفاتحة التي أقامها على روح ابنه، وما إن أفاق من نفسه في اليوم الرابع، كان أول ما اهتم بالسؤال عنه هو قرار قاضي التحقيق نحو سائق السيارة الذي قتل ابنه، وكانت صدمته قوية عندما علم بأن القاضي أخلى سبيله بكفالة مالية، وظل يصرخ داخل المركز، كيف يقتل ابني ويتم إخلاء سبيله بكفالة ليقضي يومه في منزله وبين إخوته وكأنه لم يفعل شيئاً، وابني نائم في القبر بين الموتى؟!

إن عقوبات القتل الخطأ في القانون العراقي غير رادعة لبعض السواق الطائشين الذين يرتكبون حوادث وجرائم سير بحق الناس الأبرياء. وبقيت هذه الجرائم ومع الأسف، تتكرر بدون رادع قوي من المحاكم للحد من ارتفاع نسبها، في بغداد وبقية المحافظات.

استشارات قانونية

• القارئة أم محمد من مدينة الحلة، تسأل: عن الإجراءات المتبعة لإصدار جواز سفر لمن لم يتجاوز الخامسة عشرة من عمره ؟

- جاء في المادة الثانية من قانون جوازات السفر رقم ٣٢ لسنة ١٩٩٩ بأن كل شخص يقل عمره عن ١٥ سنة وكان مسافراً بصحبة أحد والديه يشترط أن يكون مسجلاً في جواز سفر أحدهما وصورته ملصقة فيه، وبالإمكان اصدار جواز سفر مستقل له في حالة رغبة أحد والديه وبموافقة وليه.

• الصديق أبو قاسم من شارع فلسطين، يسأل: عن عقوبة إخفاء جثة القتيل في القانون ؟

- نصت المادة ٤٢٠ من قانون العقوبات العراقي ١١١ لسنة ١٩٦٩ كل من أخفى جثة قتيل أو دفنها من دون اخبار السلطة المختصة وقبل الكشف عنها وتحقيق حالة الموت وأسبابه يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على السنتين وبالغرامة أو بإحدى العقوبتين.

• الأخ أبو انتصار من مدينة الشعب، يسأل: عن معنى القرائن القضائية في القانون ؟

- عرفت المادة (١٠٢) من قانون الإثبات رقم ١٠٧ لسنة ١٩٧٩ بأن القرينة القضائية هي استنباط القاضي أمراً غير معلوم وغير ثابت من أمر ثابت في الدعوى المنظورة ويجوز الاستفادة من وسائل التقدم في استنباط القرائن القضائية .

• المواطن أبو سليم من مدينة الكاظمية، يسأل: عن الموقف القانوني للعربي الذي يتجنس بالجنسية العراقية ولديه أولاد قاصرون؟

- في حالة إذا اكتسب غير العراقي الجنسية العراقية يصبح اولاده غير البالغين سن الرشد عراقيين تحت شرط أن يكونوا مقيمين معه في العراق. واذا فقد عراقي الجنسية العراقية يفقدها تبعاً لذلك أولاده غير البالغين سن الرشد، ويجوز لهم أن يستردوا الجنسية العراقية بناءً على طلبهم اذا عادوا الى العراق وأقاموا فيه سنة واحدة، حيث يعتبرون عراقيين من تاريخ عودتهم ولا يستفيد من هذه الحالة أولاد العراقيين الذين زالت عنهم الجنسية العراقية بموجب احكام القانون رقم ١ لسنة ١٩٥٠ والقانون رقم ١٢ لسنة ١٩٥١ والمقصود بهم اليهود الذين كانوا ساكنين في العراق.

وقال قتيل زوجي مصاب بالإيدز

وقفت الزوجة (ح .م) أمام القاضي في محكمة الأحوال الشخصية في الكرادة ومعها المحامية التي وكلتها في دعوى الطلاق وقالت صاحبة الدعوى: "تزوجت من (م.خ) منذ ٥ سنوات، ولم أكن أعلم أن أخلاقه بهذا السوء، نظراً لإقامته وعمله في المطاعم السياحية في أربيل، وبعد زواجنا بعدّة أشهر بدأت الاحظ أشياءً غريبة كالمكالمات التليفونية والرسائل عن طريق الفيسبوك، حتى علمت أنه على علاقة بأكثر من فتاة أجنبية، بالإضافة إلى علاقته بفتيات يعملن في الملاهي الليلة، ونظراً لأني كنت وقتها حاملاً، ففضلت البقاء، ودعوت الله أن يهديه واحتسبت ما يفعل عند الله على أن يأجرني على هذا الصبر".

وأضافت قائلة: أنجبت بعد ذلك ولداً، وطلبت منه أن يتقي الله ونحاول تربية الولد بما يرضي الله، ولكنه ضرب بكلامي عرض الحائط وتمادى في أفعاله، وكان يغيب عني بالشهور ويعود للمنزل يومين أو ثلاثة لا يكف فيهم عن شرب الخمر، وعمل المحرّمات.

وتابعت: "منذ عام تقريباً، بدأت الاحظ حالة من الإعياء الشديد ألمّت به حاولت أنبّهه بأن هذا إنذار من الله وعليه التوبة من المعاصي والعودة إلى الله، ولكن صعقت حينما أخبرني بأنه مصاب بالإيدز، أيقنت بأن الوقت قد مضى وحان الوقت أخيراً للانفصال، ودعوت الله أن أثاب على صبري طوال الفترة الماضية، فأخذت ابني وأقمت دعوى طلاق وأثبتت بالمستندات والتحاليل أنه مصاب بالإيدز".

وقالت المحامية المدعية: أن المحكمة حكمت لصالح الزوجة بالطلاق مع إلزام الزوج بالنفقات الخاصة بالزوجة كافة، كاملة من مؤخر ونفقة الطفل.

من أغرب القضايا

منعت أبنها عن الطعام ثماني سنوات !

اتّهمت أمٌ تدعى ليوبوف كوروتكوفا بالقسوة والإذلال والتعذيب تجاه طفل منعته عن الطعام وجوّعته وأطعمته المخدرات مدّة ثماني سنوات، كما خدعت الأطباء مدّعية أنّه يعاني مرضاً نادراً يجعله يفقد وزنه وتتدهور صحته بسرعة.

وأكّدت ليوبوف، أنّها قامت بهذه الجريمة المروّعة من أجل أن تكسب المال ومن اجل الاستفادة من المساعدات التي يقدّمها الناس لها لمعالجة الطفل الذي ادّعت أنّه مصاب بمرض نادر.

وأشار مصدر قانوني إلى أنّ ليوبوف خدعت الأطباء وتمكّنت من تسجيل الطفل كذوي الحاجات الخاصة، ما ساعدها على تلقّي المساعدات المالية والتعويضات. وتمكّنت من سرقة نحو الـ٢٦ ألف دولار من مساعدات الدولة والجمعيات الأخرى.

من جهته، طالب محافظ المدينة الروسي باسترجاع الطفل وإعادته إلى دار الرعاية ومعالجته.

عمليات إجهاض في وسط البحر

في تحقيق مصوّر، سلّطت مجلة "أوكنمست" الضوء على قارب يمثل جدلاً كبيراً في العالم وهو تابع لمنظمة "نساء على الأمواج". في البداية قد يبدو هذا الاسم، حالماً بعض الشيء، ويثير التساؤلات، لكن هذا الاسم استوحته طبيبة هولندية تدعى ريبيكا غومبرتس، من خطوتها الجريئة المثيرة، في إجراء عمليات إجهاض للنساء وسط البحر. وكانت قضية هذا القارب قد أثيرت منذ عام ٢٠٠٧، خصوصاً أن العشرات من النساء قمن بعمليات إجهاض على متنه، متنقلاً في البحر وعائداً بهن الى الحدود الهولندية، حيث تسمح الدولة بالاجهاض عملياً.

وترأس الطبيبة منذ عام ١٩٩٩ منظمة نسوية تسعى إلى تأمين عمليات الاجهاض للنساء اللواتي يخضعن في بلادهن للقوانين الصارمة حول الإجهاض وتحريمه وتشرح الطبيبة في مقابلتها مع المجلة، عن عملها وعن هدفها من القيام بهذه الخطوة، مشيرة إلى أنها خطوة إنسانية تنقذ المئات من الموت بسبب إجرائهن عمليات إجهاض غير قانونية وفي ظروف سيئة.

ووفق التقرير، فإن رحلات المنظمة لا تزال قائمة وقد زارت دولاً كثيرة من إيرلندا والمكسيك وإسبانيا وفي المغرب أيضاً، قبل أن تصدر وزارة الصحة المغربية قراراً بمنع القارب من دخول المياه المغربية.

ظواهر خطيرة

الأجهزة الأمنية... وتفشي الأميّة

إنَّ أيّ ستراتيجية أمنية أو عسكرية قائمة – في الغالب – على عناصر بشرية يفترض أن تمتلك مميزات غير تقليدية، لأن مهمتهم غير اعتيادية؛ ولهذا لا يمكن القبول بفرضية أنّ الفاشل في دراسته الأولى عليه أن يتجه للتعيين في أجهزة الشرطة والجيش، لأن هذه الأجهزة الأمنية تتعلق بحياة الإنسان وسلامة الوطن والمجتمع؛ وبالتالي يفترض بمنْ ينخرط فيها أن يمتلك قدراً مقبولاً من الثقافة العامّة، واللياقة الجسدية والسلامة الفكرية.

قبل أيام، أكد السيد وزير الداخلية قاسم الأعرجي، وجود "نحو ٣٠٠ ألف منتسب بالوزارة لا يقرأ ولا يكتب، "أمّي"، وأن على الوزارة أن تستعين بالشهادات وخريجي الإعدادية على الأقل لتعيينهم في سلك الشرطة".

وهذه الأرقام الصاعقة التي ذكرها الأعرجي، لا تشمل وزارة الدفاع ولا بقية الوزارات، وعليه فنحن أمام حالة تجهيل للدولة وانحراف في عموم مسارها التطويري، وإلا لا يمكن تصوّر أن تقبل أيّ دولة من الدول موظفاً ما – حتى لو كانت وظيفته خدمية– دون أن يكون عارفاً بالقراءة والكتابة في وقت وصلت فيه غالبية دول العالم لمراحل متقدمة في استخدامها للتقنيات في إدارة الدولة، أو في تقديم الخدمات للمواطنين!

إن وجود أكثر من (٣٠٠) ألف منتسب أمّيّ لا يعرفون القراءة والكتابة في وزارة الداخلية كارثة مجتمعية ينبغي الوقوف عندها، وعدم غض الطرف عنها، لأن غالبية هؤلاء لا يحسنون لغة الحوار والتفاهم الحضاري الواجب توفره في هذه الأجهزة التي تتعامل مع أغلى ما تمتلك المجتمعات، وهو الإنسان. ربما هنالك من سيعترض ويقول إن هؤلاء مُستخدمين بوظائف خدمية، واعتقد أنه حتى هذه الوظائف باتت بحاجة للقراءة والكتابة، لأن الحياة الإنسانية تطورت وصار لزاماً على من يؤدون وظيفة ما أن يفهموا ما يدور حولهم وإلا سيتسببون بكارثة مجتمعية في بلد يعاني أصلاً من مشاكل واضحة في بنية الدولة، والعلاقة بين الدولة والمجتمع.

إن من أهمّ الصفات الواجب توفرها في الموظف العام في العراق، وبالذات في أجهزة الجيش والشرطة: القدرة على القراءة والكتابة بشكل جيد، وامتلاك قدر معين من النباهة والدقة، فضلاً عن الحس الأمني والقانوني، وكذلك اللياقة البدنية والمهارة السلوكية الإنسانية في التعامل مع الآخرين.

الدول لا تُبنى إلا بالعلم، فمتى نترك البناء العشوائي ونتجه لبناء دولة المواطنة القائمة على العدل والعلم والمواطن والموظف المتعلم الواعي لدوره في البناء؟

حادث وحديث

حالة عدم الاستقرار التي يعيشها العراقيون وغياب الدولة والقانون والأوضاع الأمنية المتردية في بغداد، دفعت العراقيين إلى اقتناء السلاح والتزوّد به لحماية أنفسهم. مما أدى ذلك الى ازدهار سوق السلاح وانتشار الأسلحة في البيوت ومؤسسات الدولة الأمنية وغير الأمنية.

وكذلك شيوع المعارك والقتال المتواصل بين العشائر يدفع الناس إلى شراء السلاح والاحتفاظ به للدفاع عن النفس طالما تطلّب الأمر ذلك.

دكاكين بيع السلاح.. وقانون الأسلحة

هذا ما قاله لي أحد بائعي الأسلحة في سوق مريدي.. وقال أيضاً: إن معظم الأسلحة التي تعرض في "سوق مريدي" وفي الباب الشرقي وأماكن بيع السلاح الأخرى يمكن الحصول عليها من الجنود الذين يبيعون سلاحهم أحياناً بسبب العوز أو من أولئك الذين يهربون من المعارك.

ويضيف: أن المنتسبين إلى الوزارات الأمنية يبيعون الأسلحة في السوق السوداء بعد تسجيلها في سجل المفقودات من أجل الحصول على المال في ظل غياب المسؤولية والرقابة. ويبدو أن ما قاله أحد تجار الأسلحة مطابق لما كشفه مصدر في إحدى الوزارات الأمنية استخدام بعض الأشخاص واجهة من أجل المتاجرة بالسلاح.

شراء السلاح عن طريق الفيسبوك

بائع آخر تحدّث معي بعد أن عرّفته بنفسي، أكد لي، أنّ من أهمّ طرق الحصول على الأسلحة المنافذ الحدودية التي لا تحتوي على رقابة، ومنها منافذ كردستان، ويتم جلب الأسلحة من تركيا مروراً بكردستان وبعدها تصل الأسلحة إلى بغداد. ويضيف: أن الحواجز الأمنية ونقاط التفتيش المنتشرة في الطرق الخارجية وصولاً إلى بغداد لا مانع عندها من دخول الأسلحة ويمكن خداعها عن طريق استخدام "هويات خاصة" أو رشوتها إذا تطلّب الأمر ذلك. وأشار إلى أن أكثر هذه الأسلحة يتم الحصول عليها من خلال تسربها من مخازن ووحدات الجيش، خصوصاً تلك الوحدات العسكرية المتواجدة في جبهات القتال، إذ لا يحاسب الجنود على أسلحتهم المفقودة في ساحات الحرب. وفي حال موت أحد المقاتلين يتم تسجيل أنواع من الأسلحة باسمه ويتم سحب عدد من الأسلحة من المخازن وتسجّل بذمة المتوفى، ثم يتم تسريبها إلى تجار .

وبخصوص إقبال الناس على شراء السلاح، يقول البائع: إنّ لديهم زبائن يطلبون مختلف أنواع الأسلحة والعتاد عن طريق مواقع التواصل الاجتماعي أو عن طريق الاتصال المباشر في حال تعذر وصولهم إلى السوق لأسباب شتى. الأسلحة متوفرة وفي العلن.. فلماذا شرع قانون حيازة وحمل الأسلحة ؟ومتى يتم تطبيقه؟